وزير الاتصالات: غاية مراكز خدمة المواطن الحد من الاحتكاك بين المواطن والموظف

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب أن مركز خدمة المواطن الإلكتروني غايته الأساسية تقديم الخدمة بجودة عالية، وليس الرفاهية، حيث تحقق الخدمات الإلكترونية العدالة بين المواطنين وتقلل من حالات الاحتكاك بين المواطن والموظف وبالتالي تحد من الفساد الإداري.

وخلال افتتاح مركز خدمة المواطن الإلكتروني مركز اتصالات أفاميا في اللاذقية، أشار الخطيب إلى أن المركز هو الثاني على مستوى سورية بعد مركز دمشق، ويأتي ضمن مشروع الرئيس بشار الأسد لتقديم خدمات جديدة مبتكرة للمواطن.

ولفت وزير الاتصالات إلى أن المركز يقدم ٣٢ خدمة إلكترونية والخدمات قابلة للزيادة تباعاً، مشيراً إلى أن النقطة الإضافية في مركز اللاذقية هي التوسع بتقديم الخدمة عبر مراكز البريد في الريف وليست محصورة فقط في مركز المدينة.

محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أكد أن الخدمات الإلكترونية تخفف الأعباء عن المواطنين من ناحية النقل والتكاليف المادية.

وأضاف السالم أن المحافظة تتابع جميع الإجراءات الخدمية وفق توجيهات الرئيس بشار الأسد وتوصيات الحكومة، لتقديم الخدمة بأبسط الطرق للمواطن ومنها خدمات البطاقة الذكية.

من جهته أكد مدير فرع الاتصالات في اللاذقية أحمد حايك لـ«الوطن» أن مركز خدمة المواطن الإلكتروني خطوة متقدمة جداً في مجال الحكومة الإلكترونية، ليكون استكمالاً لمركز خدمة المواطن في مركز اتصالات أفاميا.

وأضاف حايك: إن المركز الإلكتروني يوفر الجهد والوقت على المواطنين من خلال التقديم على الوثائق الرسمية من أي مكان عبر الإنترنت.

وأوضح أن عملية الحصول على الوثيقة تتطلب فتح حساب إلكتروني على الموقع ecsc. gov. sy وتفعيل الحساب ومن ثم طلب الوثائق بحسب الجهة المتعاقد عليها، بعدها يجب التسديد المالي إلكترونياً عن طريق توطين الراتب بأحد المصارف وفي المرحلة الأخيرة يختار المواطن الطريقة لاستلام الوثيقة إما بشكل مباشر أو عبر أحد المراكز التي يحددها بحسب قربها لمكان سكنه، أو استلامها عن طريق عامل البريد.

ونوه مدير الاتصالات بأن المواطن الذي ليس لديه هاتف ذكي، أو غير مشترك بالإنترنت، يستطيع الحصول على الوثيقة عبر مراجعة أحد المراكز البريدية ومراكز النفاذ المفتتحة للمؤسسة والتي تنتشر على كامل مساحة المحافظة، والتقديم على الوثيقة وتسديد الرسم بشكل نقدي مباشر وتحديد آلية استلامها سواء عن طريق المركز نفسه أم عبر عامل البريد وذلك خلال مدة ٢٤ ساعة على الأكثر.

وبيّن حايك أن المركز الإلكتروني يقدم خدمات السجل المدني والعدلي والعقاري إضافة لخدمات وزارية من التربية والتعليم العالي والمالية وجهات أخرى تظهر عبر الموقع بكل خدماتها المتوافرة والرسوم المحددة لكل منها.

مجلس طرطوس: قرار إلغاء عدد من معتمدي الخبز كان متسرعاً وغير مدروس

معاون الوزير: لن يتم إلزام المواطن بمركز بيع محدد

مدير التموين: الموضوع مفتعل ولدينا زيادة من المادة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

حتى الآن لم تبدأ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتطبيق عملية توطين أسماء المواطنين عند معتمدي الخبز بطرطوس لتوزيع مخصصات كل مواطن من المعتمد الذي سجل اسمه ورقم بطاقته عنده رغم التصريحات التي سبق أن نشرت منذ بداية العام وتباعاً على لسان بعض المعنيين بطرطوس والوزارة التي كانوا يؤكدون فيها أن الأمور الإحصائية والتسجيل باتت جاهزة وأن التطبيق سيبدأ خلال أيام قليلة.

ومع هذا التأخير شهدت أحياء الرادار ورأس الشقري والبالوعة التي تضم عشرات الآلاف من المواطنين خلالاً كبيراً وفوضى في عملية توزيع الخبز للمواطنين منذ منتصف الأسبوع الماضي وحتى الآن بعد أن تم إلغاء عدد من المعتمدين وتم سحب الأجهزة منهم بسبب الضبوط المنظمة بحقهم قبل أن يتم تأمين البديل عنهم ما أربك المواطنين وجعلهم يبحثون هنا وهناك عن رغيف الخبز ويركضون وراء سيارة أرسل فيها خبز أو يبحثون عن كشك وضع لمصلحة فرع المخابز علهم يحصلون على مخصصاتهم منه.

وبسبب هذا الواقع وصلت «الوطن» شكاوى عديدة هاجم فيها أصحابها ما جرى وطالبوا بتنظيم العملية وإبعاد أي ارتجال أو فوضى من التموين والمخابز عنها.

مصدر موثوق في مجلس مدينة طرطوس أكد أن ما حصل يؤكد أن قرار إلغاء عدد من معتمدي بيع الخبز كان قراراً متسرعاً من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وغير مدروس حيث كان يجب إيجاد البدائل حتى لا تحصل الفوضى التي حصلت، مضيفاً إن المدينة وبتوجيه من المحافظ وقرار من المكتب التنفيذي لمجلس المدينة أرسلت ٧ أكشاك إلى الأحياء التي تم إلغاء المعتمدين فيها ووضعتها بتصرف فرع المخابز لوضع الخبز فيها والبيع للمواطنين من خلالها على البطاقة لكن الذي جرى أنه لم يتم استثمارها كلها ولم يصل الخبز إليها بأوقات محددة وهذا ما جعل الأمور غير مستقرة وغير جيدة.

مدير حماية المستهلك بطرطوس يوسف حسن رد على الشكاوى التي وصلتنا، وحول أن إلغاء المعتمدين قبل إيجاد البدائل يتناقض مع قرار التوطين المنتظر قائلاً إنه تم إلغاء المعتمدين المخالفين فقط وإن القرار ليس من «التموين» إنما نعمل بقرار اللجنة وملتزمون بالتوجيهات.

وأضاف: التوطين مستمر وكل معتمد سحب جهازه تم إبلاغ المواطنين عن طريق المختار ليستمر موضوع التوطين، والموضوع مفتعل من مجموعة مستفيدين وتم طرح الخبز في أكشاك الدولة وبسعر نظامي وبقي لدينا ١٠٠ ربطة زيادة ولا طلب على المادة وكذلك في سوق الغفقة توفر الخبز حتى الساعة ٣ ظهراً وبقي زيادة ويمكنكم التحقق من الموضوع.

أما معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان فأكد لـ«الوطن» أنه سيتم التجهيز لبدء العمل بآلية جديدة لتوزيع مادة الخبز، وذلك عبر توطين مخصصات المواطنين في منافذ البيع في المخابز، أو في الأكشاك، أو لدى معتمدين، بما يضمن وصول المادة بسهولة لمستحقيها.

ولن تكون هناك رسائل تخبر المواطن بضرورة استلام مخصصاته عبر منفذ بيع معين، موضحاً أن الآلية الجديدة تقوم على تحديد المواطن لمركز البيع وللأيام التي تناسبه لاستلام مخصصاته عن الأسبوع والكمية التي يرغب بشرائها خلالها، والتي لا يحق للمنفذ التصرف بها لغيره حيث تبقى محفوظة له إلى حين استلامها.

وسيتم وفق الآلية الجديدة، إنتاج الكميات من المخابز بناء على طلبات المواطنين، وفي حال اكتفاء المواطن وعدم طلبه لكامل مخصصاته سينعكس ذلك الوفر على تخفيض كميات الدقيق، وكميات الشراء من القمح.

وسوف تحدّ الآلية الجديدة بشكل كبير من الاتجار بالخبز والبيع أمام المخابز وخاصة أن المواطن مطمئن لحصوله على مخصصاته، من حيث يريد وحين يرغب، ما يعني عدم اضطراره لشراء المادة بالسعر الحر، كما أنها سوف تحدّ من الاتجار غير المشروع بالخبز العلفي.

وختم بالقول: يعد حل مشكلة توزيع الخبز وتخفيف هذا العبء عن المؤسسة السورية للمخابز فإن جهودها سوف تتجه نحو تحسين إنتاج الرغيف.

> إرسال ٧ أكشاك إلى الأحياء التي تم إلغاء المعتمدين فيها وضعت بتصرف فرع المخابز

الجامعات السورية تتجه نحو «التعليم عن بُعد»

أمين مجلس التعليم العالي لـ«الوطن»: الحصول على كشف العلامات والمصدقات «إلكترونياً»

فادي بك الشريف

قرر مجلس التعليم العالي تشكيل لجنة لدراسة واقع (التعليم عن بعد) وخاصة في ظل هذه الظروف الراهنة وإجراءات (كورونا) وتعليق الدوام لـ ٣ أسابيع على أثر واقع النقل والمحروقات، الأمر الذي يتطلب وجود أنماط جديدة للتعليم تكون رديفة ومكملة للتعليم العادي وليست بديلاً منه وخاصة مع الصعوبة الحاصلة من تطبيق هذا النمط من التعليم بسبب واقع الكهرباء والانترنت وغيرها من الظروف الذي تعوق تطبيقه داخل البلاد.

أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي بين لـ«الوطن» أن الأمر بحث على طاولة المجلس الماضية لتباشر اللجنة عملها بإعداد دراسة تفصيلية لواقع (التعليم عن بعد) إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار كل المقترحات الممكن تطبيقها لتتم مناقشة الدراسة مفصلاً خلال جلسة مجلس التعليم القادمة.

وأشار ملندي إلى أن التعليم العالم مهتمة بتطبيق (التعلم عن بعد) مستقبلا مع البدء بالدراسة انطلاقاً من أهمية التعليم الالكتروني، بما لا يتعارض مع التعليم التقليدي الأساسي، ويبحث على عدة أساليب وطرق لإيصال المعلومات للطالب في ظل الظروف الراهنة.

وقال: تنحصر مهام اللجنة في تقديم تصوراتها ومقترحاتها للموضوع، مضيفاً إن المجلس ناقش المعوقات الحاصلة على صعيد الكهرباء والانترنت، مؤكداً الدور المهم لأستاذ المقرر مع أهمية الانطلاق ولو مبدئياً بإيصال المعلومات للطلاب إلكترونياً أو عبر أقراص مدمجة وغيرها من الطرق الممكن اتباعها خلال الفترة القادمة.

وفيما يخص خطة الوزارة المتخذة على صعيد تبسيط إجراءات الحصول على المصدقات الدراسية وغيرها من الوثائق الجامعية، كشف أمين مجلس التعليم العالي عن اتفاقية قيد التوقيع قريباً بين وزارتي التعليم العالي والاتصالات (المؤسسة السورية للاتصالات) وذلك لإقامة مراكز نفاذ الكترونية في الجامعات لتبسيط الإجراءات والحصول على الوثائق ككشف العلامات والمصدقات.

وأشار ملندي إلى ضرورة وجود نافذة واحدة في الوزارة وكل جامعة من الجامعات وذلك لتبسيط إجراءات الطلاب من دون تأخير وتوفير الوقت والجهد، معتبراً أن مذكرة التفاهم طور الانتهاء ليصار إلى العمل فيها خلال الأيام القادمة، على أن يتم التطبيق بشكل تدريجي، مضيفاً: حسب معلوماتي رئاسة جامعة دمشق باشرت بالأمر وأعدت كل التجهيزات اللازمة بالتنسيق مع اتحاد طلبة سورية لما يعكس أهمية الإجراءات الالكترونية المتخذة للتبسيط على الطلاب وتقدير وضعهم وظروفهم. كما لفت ملندي إلى أن مجلس التعليم العالي بحث العديد من المسائل الطلابية وواقع الامتحانات وتعليق الدوام وغيرها من المواضيع التي تخص الجامعات السورية ليصار إلى تعميم القرارات الصادرة، منوهاً بمناقشة موضوع التعليم في ظل جائحة (كورونا) وتوجه الوزارة نحو التعليم الالكتروني من خلال تنزيل المحاضرات عن طريق الانترنت كما وجه وزير التعليم العالي لكافة الجامعات ريثما تتقرر العودة إلى الجامعات.

> تفويض رؤساء الجامعات بتحديد المواعيد الجديدة للامتحانات بعد انتهاء تعليق الدوام

في السياق فوضت التعليم العالي رؤساء الجامعات بتحديد المواعيد الجديدة للامتحانات بعد انتهاء تعليق الدوام، علماً أن الوزارة قررت تمديد تعليق الدوام في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد حتى يوم السبت الـ٢٤ من نيسان الجاري، بما فيه تأجيل امتحانات التعليم المفتوح بما يتوافق مع تعليق الدوام.

وكانت وزارة التعليم العالي أصدرت في الثالث من نيسان الجاري قراراً يتضمن تعليق الدوام في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا والمعاهد التقانية حتى يوم السبت الـ١٧ من نيسان الجاري.